على أساليب التمييز التي اتّبعت ضد العرب في شتّى المجالات، ووافقت على، إنْ لم تكن بادرت بنفسها الى، سنّ قوانين تمييز ضدهم؛ ولم تكن متشدّدة في تطبيق القوانين التي تضمن حقوقهم، كما سنبيّن في ما يلي:

○ على الرغم من صدور قرار حكومي، في العام ١٩٥٢، بشأن مساواة جميع العاملين في الأجور مقابل قيامهم بأعمال متساوية، الّا ان التمييز ضد العمّال العرب استمر بأشكال مختلفة. فقد ذكر أهارون كوهين[١٨] ان التمييز ضد العمّال العرب شمل مجال الأجور والحقوق الاجتماعية والتصنيف المهني؛ ووصلت الفروق في الاجور، بين العمّال العرب واليهود، الى نسبة ٣٠ بالمئة[١٩]. كذلك مارس أرباب العمل، والهستدروت نفسها، التمييز في الأجور، بسبب تصنيف العمّال العرب عمّالاً مؤقتين. ومن أبرز الأمثلة المعروفة على موقف الهستدروت من هذا الموضوع انها عقدت اتفاقية مع أرباب العمل تسمح بأن يدفع هؤلاء للعاملات العربيات نصف الأجر الذي كانوا يدفعونه للعاملات اليهوديات[٢٠].

لقد اختفى، تدريجياً ومع مرور الوقت، معظم أساليب التمييز المباشر في الأجور؛ ولكن الفروق بين العمّال العرب واليهود ما زالت قائمة، بسبب التمييز الممارس، اليوم، ضد العمّال في التصنيف المهني، في سوق العمل، بحيث يُستوعَب العمّال العرب في الأعمال الصعبة والفروع الاقتصادية الثانوية التي تتميّز بشروط عمل مجحفة وأجور منخفضة.

○ في العام عينه الذي أقرّت فيه الهستدروت قبول العمّال العرب أعضاء متساوين في الحقوق والواجبات (١٩٥٩)، تمّ سنّ قانون الاستخدام الذي يميّز، بشكل واضح، ضد العمّال العرب. فقد نصّ هذا القانون على وجوب اعطاء الأولوية في العمل للعمّال الذين يسكنون في المكان ذاته والذين يتبعون مكتب العمل المحلي. وبما ان أماكن العمل موجودة في المناطق اليهودية، فان العمّال العرب لا يتمتّعون بحق الأولوية في أي مكان عمل. يضاف الى ذلك، انه لم تفتح مكاتب عمل في معظم المناطق العربية، وبشكل خاص في منطقة شمال البلاد. لقد تغاضت الهستدروت عن هذه الحقيقة. وبذلك بقي معظم العمّال العرب «غير منظّمين»، واعتبروا «متسلّلين» الى أماكن العمل في المناطق اليهودية. في هذا الوضع، أصبح العمّال العرب «المتسلّلون» لقمة سائغة للاستغلال الذي مارسه أرباب العمل في الأجور والحقوق الاجتماعية وشروط العمل. ولكن التمييز في حق الحصول على عمل طاول العمّال المنظّمين أيضاً، وما زال يستعمل ضدهم حتى اليوم. وأهمّ مؤشر الى ذلك هو نسب البطالة المرتفعة في سنوات الركود الاقتصادي بين العمّال العرب، حيث ما زالوا آخر من يُقبل للعمل، وأول من يُفصل. وقد عادت السلطة وأرباب العمل الى استعمال هذا القانون الذي يميّز بين العمّال على أساس مكان السكن في الشهور الاخيرة، بسبب زيادة أعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، الذين يُستوعَبون في أماكن العمل على حساب فصل العمّال العرب. من خلال بحثنا الميداني، وجدنا أمثلة عدّة على هذه الظاهرة، بشكل خاص في منطقة وسط البلاد[٢١].

هكذا يتّضح ان قبول العمّال العرب في الهستدروت لم يغيّر كثيراً في مكانتهم في سوق العمل، خصوصاً اذا أضفنا ان الهستدروت ترفض اقامة مجالس عمّال في التجمّعات السكنية العربية، ليلجأ اليها هؤلاء لتقديم الشكاوى على التمييز اللاحق بهم. والأهمّ من هذا ان معارضة معظم الاحزاب الصهيونية لقبولهم أعضاء فيها، وخاصة رفضهم من جانب حزب «العمل» حتى العام ١٩٧٤ (مباي سابقاً)، الحزب الحاكم لسنوات طويلة والمسيطر في الهستدروت حتى الآن، أدّت الى الغاء